

الالتزام بمعايير الجودة العلمية في البحوث الجامعية و مساهمته في تحسين البحث العلمي في الجامعة الجزائرية

Commitment to scientific quality standards in academic research at the
Algerian University and its contributions to its improvement

غرايبيّة خولة
جامعة العربي التبسي - قسم الحقوق -
تبسة

Khaoula.gheraibia@gmail.com

سعدي حيدرة
جامعة العربي التبسي - قسم الحقوق -
تبسة

تاريخ نشر المقال: 2021 / 06 / 30

تاريخ إرسال المقال: 2019 / 10 / 18

الملخص:

تجدر الإشارة إلى أن الاختلاف في طرق تقييم البحث العلمي سواء بين القطاعات، أو المؤسسات، بل و على أساس المستويات، لا يعني بالضرورة التباين في المعايير التي تحدد جودة البحث بناء على من يقدمه، أو من يشرف عليه، أو العمل المنجز بحد ذاته.

فهل ستبقى معايير الجودة العلمية في البحوث الجامعية مجرد شق نظري لا يطابق واقع البحث العلمي في الجامعة الجزائرية؟

الأسئلة الفرعية التي سنحاول الإجابة عنها:

- فيما تتمثل معايير الجودة العلمية في البحوث الجامعية؟
- وما مدى انسجام البحوث العلمية في المؤسسات الجامعية مع هذه المعايير؟
- هل يعكس البحث العلمي في الجامعة الجزائرية تطبيقا لهاته المعايير، أم أن الأمر لا يخلو من كونه مجرد فكر نظري يلقي للطلبة في المراجع المتعلقة بالمنهجية؟
- وما مدى انسجام البحوث العلمية في المؤسسات الجامعية مع هذه المعايير؟
- وهل الضوابط المختلفة والمقررة في مناهج البحث العلمي من شأنها أن تفرض حدا من القيود لضمان جودة البحوث العلمية والمحافظة على مستواها والدرجة العلمية المرشح لها؟
- والهدف المرجو تحقيقه من خلال هاته الدراسة، هو تبيان تناسق و انسجام البحوث العلمية مع هاته المعايير و أثرها على مستوى العمل المقدم مع محاولة إيجاد مواصفات بحثية عالمية موحدة تضبط عملية البحث على الأقل من ناحية الشكل و المنهج.

انجاز هذا العمل مرتبط بالمنهج الوصفي التحليلي للدراسة التي خلصنا فيه إلى نتائج مفادها أن معايير الجودة في البحوث العلمية تركز في الأغلب على قوام ثلاث، منها ما هو مرتبط بالباحث، و تمتزج بين ما هو عملي، و ما هو أخلاقي و شخصي، و منها ما يتعلق بالبحث في حد ذاته، سواء تعلق الأمر بالجانب المنهجي أو الموضوعي، ليتجسد القوام الثالث في المعايير المرتبطة بالمشرف و مكانته، ومدى جديته في التعامل مع البحث و الباحث، على أن لا تشكل هذه المعايير قيودا يعيق العملية الإبداعية للباحث، أو عبئا عليه بقدر ما تسهل عليهولوج في الموضوع بيسر منهجي يفضي إلى تجلي الجودة في العمل المقدم على اختلافه نظريا كان، أو ميدانيا.

الكلمات المفتاحية: معايير الجودة العلمية ، البحوث الجامعية، البحث العلمي، الباحث، المشرف

تصنيفات JEL: M42; I23.

Abstract:

It should be noted that the difference in the methods of evaluation of scientific research, whether between sectors or institutions, and even according to levels, does not necessarily mean the difference in the criteria that determine the quality of the research according to who provides it, or who supervises it, or the work itself. Will the standards of scientific quality in university research remain only a theoretical part that does not correspond to the reality of scientific research at the Algerian University?

The Sub-questions we will try to answer are as follows: - What are the standards of scientific quality in academic research? - What is the compatibility of scientific research in academic institutions with these standards? - Does the scientific research in the Algerian University reflect the application of these standards, or is the subject matter not deprived of being only a theoretical thought taught to the students in the references related to the methodology? - What is the compatibility of scientific research in academic institutions with these standards? - The different controls established in the scientific research programs that would impose a limit of restrictions to ensure the quality of scientific research and maintain its level and the scientific degree for which is candidate?

The objective to be achieved through this study is to show the consistency of scientific research with these standards and its impact on the level of work presented, while trying to find unified global research specifications that control the research process, at least in terms of form and method.

The realization of this work is related to the descriptive-analytical approach of the study in which we concluded that the quality standards in scientific research are mainly based on three components, some of which are related to the researcher, which are mixed between what is practical, and what is ethical and personal, others are related to the research itself, whether it is the methodological or objective aspect; The third component is embodied in the criteria associated with the supervisor and his position, and in the extent of his seriousness towards the research and the researcher, provided that these criteria do not constitute a constraint that hinders the creative process of the researcher, or a burden for him as much as they facilitate it. He must approach the subject with an easy method that leads to the manifestation of quality in the work presented, whether it is theoretical or practical.

Keywords: Scientific quality standards, academic research, scientific research, researcher, supervisor.

Classification JEL : M42; I23

مقدمة:

جدير بالذكر و البيان أن البحث العلمي هو القناة الرئيسية التي تحاول الجامعة من خلالها خدمة قضايا المجتمع المختلفة، فكونها الحاضن لمختلف مشاريع البحوث على تباين مستوياتها كفيل بتحقيق تنمية اجتماعية شاملة هذا من جهة، و من جهة أخرى استفادة الطالب إذ من خلالها يتسنى له تكوين علاقة واضحة مع البحث العلمي، فيشكل له بهذا متعة معرفية و لذة عقلية، بذل أن يكون عبئا ثقيلا لا يرى جدوى من الخوض في غماره، و بالتالي فالبحث العلمي عنصر هام و حيوي هام في الجامعة كمؤسسة علمية فكرية، كما أن سمعة الجامعة ترتبط بالأبحاث التي تنشرها، و هذا ما يجعلها حريصة على جودتها.

و لأن ضمان الجودة في كافة القطاعات و المجالات بات في مقدمات الاهتمامات الإستراتيجية التي تواجهها في الحياة على اعتبار أنها ضرورة ملحة و جب توافرها، فقد كان لجودة البحث العلمي نصيب من ذلك كونه أداة رئيسية لإيجاد المعرفة و تطويرها و تطبيقها في المجتمع، و بالتالي النهوض بالأمم و تقدمها.

و إذا كان موضوع جودة البحوث الجامعية و تأثير ذلك على سمعة الجامعة و رفع مكانتها، أمر متفق أمر متفق عليه، فإن محل الاختلاف يكمن في المعايير التي تتحقق من خلالها هاته الجودة ، على اعتبار أن هناك من يربطها بالجانب الشكلي و الموضوعي للبحث المقدم، في حين ينظر لها من زاوية أخرى على أساس أنها ترتبط بشخص الباحث، و المشرف عليه، و البحث المقدم، كون العلاقة في البحث العلمي ثلاثية الأبعاد.

أهمية هذا الموضوع لا تقل عن غيرها من المواضيع الأخرى، مما استوجب دراسته بشيء من التفصيل، و إن اختلفت بين ما هو نظري و ما هو عملي، في تبيان المعايير المتعلقة بجودة البحوث الجامعية، و ضرورة الإلتزام بها، نظرا لمساهمتها في تحسين العمل المنجز بوجه خاص، و رفع مكانة البحث العلمي بوجه عام.

ومن هذا المنطلق حاولنا الخوض في موضوع معايير الجودة في البحوث الجامعية في محاولة منا للوقوف على مساهمة هاته الأخيرة في تحسين مستوى البحوث الجامعية بصفة عامة، و البحوث الجامعية الجزائرية بصفة خاصة و التي كانت أولى دوافع الخوض في الموضوع، فضلا عن دوافع امتزجت بينما هو موضوعي و ما هو شخصي، خاصة في ظل ما يعكسه واقع البحث العلمي في الجامعة الجزائرية، فضلا عن دوافع أخرى يتجلى أبرزها فيما يلي:

- التعرف على معايير جودة البحوث العلمية:

- معرفة مدى انسجام البحوث العلمية في المؤسسات الجامعية مع هذه المعايير و بالأخص الجامعة الجزائرية:
علما أن الهدف من ذلك هو تبيان تناسق و انسجام البحوث العلمية مع هاته المعايير و أثرها على مستوى العمل
المقدم مع محاولة إيجاد مواصفات بحثية عالمية موحدة تضبط عملية البحث على الأقل من ناحية الشكل و المنهج.

و إماما بالموضوع ارتأيت دراسته من خلال التطرق إلى بعض العناصر التي أسفر عنها طرح إشكال محوري تكمن صياغته ضمن التساؤل التالي: فهل ستبقى معايير الجودة العلمية في البحوث الجامعية مجرد شق نظري لا يطابق واقع البحث العلمي في الجامعة الجزائرية ؟.

وعن المنهج المتبع فهو تركيبة من المناهج العلمية كالمنهج الوصفي، و التحليلي، و هذا بطبيعة الحال راجع لطبيعة النقاط محل الدراسة في الموضوع، و المتمثلة فيما يلي:

المحور الأول: معايير الجودة المتعلقة بالباحث:

- أولا: معايير مرتبطة بالجانب الشخصي الأخلاقي:
- ثانيا: معايير مرتبطة بالجانب العلمي و العملي:

المحور الثاني: معايير الجودة المتعلقة بالمشرف:

- أولا: الصفات الشخصية الواجب توافرها في المشرف:
- ثانيا: مدى التزام المشرف بدور الإشراف:

المحور الثالث: معايير الجودة المتعلقة بالبحث:

- أولا: معايير مرتبطة بالشق المنهجي:
- ثانيا: معايير مرتبطة بالشق الموضوعي:

النتائج

التوصيات

الخاتمة

المحور الأول: معايير الجودة المتعلقة بالباحث:

قبل الخوض في معايير الجودة المتعلقة بالباحث، و معايير جودة البحث العلمي بصفة عامة، تجدر بنا الإشارة إلى تعريف **مصطلح الجودة** الذي عرف العديد من

التطورات منذ القرن العشرين، و قد تعددت تعريفاته على مستوى رواد الجودة، أو من خلال تعاريف الجمعيات و المنظمات الخاصة بالجودة، إذ يعرفها بعض روادها على أنها: "الناتج الكلي للمنتج جراء دمج خصائص نشاطات التسويق و الهندسة و التصنيع و الصيانة، و التي تمكن من تلبية حاجات و رغبات الزبون"، في حين عرفا رأي آخر بأنها: "المطابقة مع المواصفات"، أو هي "مدى ملائمة المنتج للاستخدام"¹ حسب رأي آخر. كما عرفت على أنها: "درجة متوقعة من التناسق و الإعتماد تناسب السوق بتكلفة متخصصة".

أما عن تعاريف الجمعيات و المنظمات الخاصة بالجودة، فمعهد الجودة الفيدرالي عرفها على النحو التالي: "أداء العمل بشكل صحيح من المرة الأولى مع الاعتماد على تقييم المستفيد لمعرفة مدى تحسين الأداء"²، أما الجمعية الأمريكية لرقابة الجودة فقد عرفت على أنها: "مجموعة من المميزات و الخصائص للسلعة أو الخدمة التي تجعلها قادرة على تلبية حاجات الزبائن"، أما المنظمة الأوروبية للجودة فقد عرفت على أنها: "مجموعة من الصفات التي يتميز به منتج معين، تحدد قدراته على تلبية حاجات المستهلكين و متطلباتهم"، في حين عرفت المنظمة الجمعية الفرنسية للمواصفات القياسية الجودة كما يلي: "قابلية منتج لإشباع رغبات المستعملين الضمنية و الصريحة"، المنظمة الدولية للمقاييس وفقا للمواصفة ISO 9000 ترى بأن الجودة عبارة عن "قابلية مجموعة من الخصائص الجوهرية لمنتج، نظام، سيرورة على إرضاء متطلبات الزبائن و باقي الأطراف المعنية".

و على ضوء هاته التعريفات فإن الجودة تقوم على قوام ثلاث، يتعلق الأول بجودة التصميم، و الثاني بجودة الإنتاج، ليتحقق الأخير بجودة الأداء³، هذا فيما يتعلق بمصطلح الجودة، لكن كما سبق الإشارة فإن هذا المصطلح يختلف باختلاف القطاع أو السياق الذي ورد فيه، فليس المدلول الذي تحمله الجودة في قطاع الاقتصاد هو ذات المدلول في قطاع التعليم العالي، أو قطاع التربية و التعليم، أو البحث العلمي هذا الأخير الذي مهما اختلف الآراء و تعددت فإن معايير الجودة فيه ترتبط بثلاثية الباحث و المشرف و البحث المنجز، و قد جاء في دليل معايير جودة البحث العلمي إشارة إلى مصطلح الجودة، و بعض المصطلحات المرتبطة به و التي نذكر منها:

*الجودة: Quality :

هي عملية تركز على منظومة قيمة تستمد ديناميكيته من البيانات و المعلومات المستمدة من نشاط العاملين بقصد الاستثمار الأفضل لكل طاقات العاملين، و توظيفها بشكل إبداعي في مختلف مستويات العمل لصالح أفضل إنتاج إبداعي يمكن الوصول إليه.

*معايير الجودة: Quality standards :

هي عبارة عن مجموعة مقاييس محددة للمقارنة و الحكم في ضوئها على مدى إتقان العمل.

*مؤشرات الجودة: Quality Indicators :

هي عبارات تصف سلوكا أو نشاطا قابلا للقياس يظهر من خلاله مقدار ما تحقق من معايير الجودة، حيث إن لكل معيار عددا من المؤشرات.

*جودة البحث العلمي: Quality of scientific research :

هي مؤشرات و مقاييس معتمدة من الجهات المعنية بالبحث العلمي نستطيع من خلالها تمييز البحوث الجيدة من غيرها⁴.

و فيما ما يخص معايير الجودة المتعلقة بالباحث، الذي يحمل في مدلوله ذلك الشخص الذي توافرت فيه الاستعدادات الفطرية، و النفسية بالإضافة إلى الكفاءة العلمية المكتسبة التي تؤهله للقيام ببحث علمي، فالتأهيل العلمي المسبق في مجال البحث، و التزود من المعارف بقدر كاف، مطلب أساسي لإيجاد الباحث المختص، و تكوين شخصيته العلمية، و الباحث هو من له القدرة على تنظيم المعلومات التي بين يديه، و التي يريد نقلها للقاريء تنظيما منطقيا له معناه و مدلوله، مرتبا أفكاره ترتيبا متسلسلا في أسلوب علمي رصين، بعيدا عن الغموض و الإطالة⁵، فإنها ترتبط بالجانب الشخصي الأخلاقي للباحث، و الجانب العلمي و العملي له، و هو ما سنتطرق لدراسته من خلال هذا المحور:

أولا: معايير مرتبطة بالجانب الشخصي الأخلاقي:

بما أن الباحث العلمي هو المنظم، المنفذ، و الموجه لمختلف مراحل البحث العلمي، وصولا إلى النتائج العلمية و المنطقية⁶، فمن الضروري أن يتوافر على جملة من الصفات الشخصية التي تميزه فضلا على درايته بأخلاقيات الباحث العلمي ليلتزم بها و يراعيها، و من ذلك نذكر:

1/ الثقة بالنفس :

و تظهر في احساس الطالب بكفاءته الجسمية و النفسية و الإجتماعية، و بقدرته على عمل ما يريد و إدراكه لتقبل الآخرين له و بثقتهم به، فيطرح أفكاره بأسلوب سليم و يدافع عنها بالحجة و البراهين، فضلا عن كزن الباحث يتسم بالإتزان الإنفعالي و النضج الإجتماعي و تقبل فكرة الغير و نقده، و القدرة على المواجهة بتعقل و تفكير، فهاته الثقة سيكون لها حتما علاقة بالدافعية لإنجاز شيء مميز مبتكر من طرف الباحث يعبر عن استقلاليته⁷، و يعكس مستواه الفكري و العلمي، و كذا تجاوز

العقبات التي تعترضه، لكن هذا طبعاً دون أن تتجاوز الثقة بالنفس حدها لتعكس غرور الباحث وهو ما يتنافى مع التواضع العلمي كأحد أخلاقيات الباحث العلمي.

2/ الخيال و الأصالة:

وهما عنصران لا غنى عنهما للإبداع و الابتكار، و قد حدد (مداوار) بإيجاز وظيفة الأصالة و الخيال و الإبداع في العملية العلمية كما يلي: كل اكتشاف و كل توسع في الفهم يبدأ كتصور خيالي قبلي لما قد تكون عليه الحقيقة، ينشأ كتخمين مهم يصدر من داخل النفس، و هناك صفة أخرى من نوع مختلف تماماً لا يكن دونهما أن تتحول صفتا الأصالة و الخيال إلى الإبداع و الإنجاز، و هي المثابرة، بالإضافة إلى حب العلم و سعة الأفق التي تشمل قدرة الباحث على الاعتراف بأنه من الممكن أن يكون على خطأ، و قد يؤدي إلى الافتقار إلى هذه القدرة إلى الغرور أو الرضى المفرط عن النفس⁸.

فضلاً عن صفات شخصية أخرى كالبعد عن الإنفعال لما له من مردود سلبي على انجازات الباحث، و كذا التحلي بالصبر و سعة الصدر، الصدق، الذكاء و صفاء الذهن، محبة و تقدير المشرف و احترام العلاقة القائمة بينهما، فذلك سيسفر حتماً عن نتائج ايجابية للعمل المقدم.

4/ مراعاة الأمانة العلمية:

تعد الأمانة العلمية من القواعد الجوهرية لإعداد بحث علمي بوجه عام، و مفاد الأمانة العلمية هو نسبة الآراء إلى قائلها الحقيقيين، و تمحيص الآراء المنقولة من مصادر متعددة، و ذلك لغرض التحقق من صحة النسب، إذ أن خطأ الناقل الأول يستتبع شيوعه لدى الناقلين بعده، دون تبصر، إذ يتعين العودة إلى للبحث الأصلي، دون النقل عن الآخرين، كما تقتضي الأمانة العلمية الرجوع للمصادر الوحيدة التي لا تشاركها مصادر أخرى كالدساتير و القوانين و التشريعات الأخرى، و كذا الإلمام الجيد بقواعد الاقتباس و التوثيق لتوخي الوقوع في السرقة العلمية أو الإنتحال العلمي.

كما يجب على الباحث أن يكون أكثر أمانة في حال تعامله مع معلومات من مصادر مفقودة، فبعض المصادر أو المراجع القديمة لا تتوافر في المكتبات العامة، و قد لا توجد إلا لدى بعض الفقهاء ، أي بمكتبات خاصة، و عند الإشارة إلى رأي أو مسألة فيها فمن العيب أن يبين الباحث أنه قد رجع إليها شخصياً و هو قد نقلها عن باحث آخر فيتوجب عليه أن يورد ذلك حتى لا ينتهك ميثاق الأمانة العلمية.

5/ الالتزام بالنزاهة العلمية:

تحمل النزاهة العلمية في طياتها عرض الآراء عرضاً:

موضوعياً محايداً:

و ذلك دونما تشويه أو طمس لبعض معالمها الإيجابية، أو دون إبراز أكثر ما يجب
لمعالمها السلبية.

أخلاقياً:

و ذلك دونما هجوم شخصي، أو سخرية، أو حط من قيمة صاحبها.

جماعياً:

و يتعلق الأمر هنا بآراء الفقهاء بحيث يتم عرض آرائهم جماعياً دونما تمييز، فيتعين
أن تتاح الفرصة للجميع لعرض أفكارهم و آرائهم بوضوح و جلاء، فخطأ بعض
الباحثين أنه ينساق وراء التمييز الديني، أو العرقي، أو المذهبي، فيميل لفريق دون
أسس موضوعية، و يتجاهل وجهات نظر أخرى دونما وجه حق.

كاملاً غير منقوص:

فبتر بعض المعلومات و الآراء، أو الإجحاف فيها دون وجه حق سياسة عقلية تخلو
من النزاهة.

خالياً من التملق:

و يتعلق الأمر هنا بالكلام في صلب الرسالة عن الأستاذ المشرف بعبارات مبالغ فيها
يظهر من خلالها التملق و الخلو من النزاهة، بل و قد يكون خلفها أغراض أخرى قد
تكون شخصية، كعبارة أستاذنا الكبير العظيم الفاضل.....أو الإهداء المبالغ فيه.

6/ التخلق بالتواضع العلمي:

التواضع سمة سلوكية للإنسان الصالح، فهو من أخلاقيات المؤمن فإذا سلك الفرد
مسلك المعرفة و العلم فإن التواضع يصبح بالنسبة له من أوجب الواجبات، و ذلك
لأن العلم بحر لا قرار له، فالعالم كثيراً ما يسأل فيجيب لا أعلم، أما نصف المتعلم أو
الجاهل فإن غروره أو كبر وهمه بأن علمه أكبر يخالف قول ذلك، لذا فالباحث
العلمي مهما تبخر في علمه، أو تعمق في تخصصه فإنه مطالب دائماً بالتخلق
بالتواضع العلمي، بحيث يعرض أفكاره على أساس أنها آراء قابلة لتمحيص جيد،
تعمق أكثر، صقل أكبر، لا على أنها نظرية علمية متكاملة جديدة، هذا من جهة و من
جهة أخرى يقتضي التواضع العلمي تجنب نقد كبار الفقهاء من باب (مبدأ خالف
تعرف)، و إنما ثمة نظريات و آراء مستقرة، و من الصعب تناولها بالنقد للوهلة

الأولى، فإذا ما تجرأ الباحث بنقدها فيتعين أن يكون واثقا من نفسه و متأكدا من فكره، و أنه يصوب ما يجب تصويبه، و يبدع ما يجب إبداعه⁹.

ثانيا: معايير مرتبطة بالجانب العلمي و العملي:

1/ أهلية البحث العلمي:

و يقصد بها عدم اقحام الباحث نفسه في بحث لأي علم من العلوم دون أن تكون لديه الخبرة و الدراية بذلك التخصص¹⁰، فضلا عن كونه:

- محبا للإطلاع، مهتما بكل ما هو جديد، ملما بأصول و مناهج البحث العلمي.
- الدقة في اختيار الألفاظ، مع الإلمام بقواعد اللغة العربية، و الصياغة الغوية السليمة، و محاولة التمكن من بعض اللغات الأجنبية متى تتطلب موضوعه ذلك.
- امتلاك مهارة استخدام المكتبة و فهارسها و القدرة على الوصول إلى المعلومات و مصادرها فضلا عن الإلمام باستخدام الكمبيوتر و الأنترنت في البحث و التوثيق¹¹.
- معرفة نوافذ الدخول و الخروج إلى الموضوع و منه باستثمار يصب في مصلحة الإشكالية المطروحة.
- أن يكون متفردا للبحث، بمعنى أن يعطي وقته.
- أن يتمتع بالإخلاص و التفاني في العمل، و بذل أقصى جهد ممكن لإنجاز البحث في فترة وجيزة و بتكلفة أقل.
- عدم التسرع في فهم بعض المفاهيم، دون التأكد من مقاصد الكتاب الذي ينقل منه، مع سلامة ذائقته النقدية و القدرة على التفكير، المناقشة، التحليل¹².

2/ الموضوعية و الإنصاف:

على الباحث أن يكون منصفا و موضوعيا في عرض آرائه، و الموضوعية مسألة ضرورية في البحث العلمي تمكن الباحث من تطبيق خطوات المنهج العلمي في البحث، و بالتالي الوصول إلى نتائج يمكن الوثوق بها، و من ثم تطبيقها و تعميمها، و تعرف الموضوعية على أنها: "دراسة الظواهر و المشكلات كأشياء خارجية و مستقلة عن الباحث لأنها تمثل أحد القواعد المركزية للروح العلمية التي تتضمن استقلالا فكريا"، كما تعرف أيضا على أنها: "تنحية كل اعتبار انفعالي أو عاطفي أو قيمي أو طائفي أو اقليمي أو التحرر من سلطة العرف الاجتماعي في دراسة الظاهرة أو المشكلة الاجتماعية".

وتتطلب الموضوعية العلمية في البحوث الاجتماعية من الباحث العلمي ما يلي:

- الابتعاد عن الأفعال القيمية و الإنفعالية و الشخصية.
- الالتزام بالحياد الأخلاقي، لأن ذلك سوف يوصل إلى صياغة قواعد نظرية حقيقية تعبر عن واقع المجتمع.

- احترام آراء الغير و لو كانت متباينة، لأن الموضوعية تعني ملاحظة الحقيقة كما هي، و تفسيرها علميا، و الكشف عن العلاقة المتداخلة بين الظواهر الاجتماعية¹³.

3/ الجاذبية العلمية:

بحيث يجب أن يكون البحث ذا جاذبية علمية بحيث يشعر القارئ معه، أنه يقوده إلى الحقيقة بالمنطق و العلم و التأثير، و أنه إن جادل فذلك بالحق¹⁴، مع القدرة على إجراء الحوار مع الآخرين و الإستماع إلى الرأي الآخر حتى و لو كان مختلفا معه¹⁵، فضلا عن بروز شخصية الباحث الجيدة من خلال أسلوبه و المميزات الفكرية و العلمية الخاصة به.

4/ القدرة على الابتكار:

إن إيمان الباحث بدور العلم و البحث العلمي بصفة خاصة في حل المشكلات التي تواجه الحياة الاجتماعية و التربوية و الإقتصادية و الإنسانية، و تحقيق الرفاه البشري يجعله دائما يسعى لابتكار أشياء جديدة و حديثة¹⁶، فيتفحص بعمق ما يقرأ، و لا يسلم بما قرره غيره من النتائج حتى يخضعها للدراسة، كونه ينطلق من الشك العلمي وصولا إلى اليقين، و تأتي القدرة على الابتكار من خلال سعة الإطلاع و عمق التفكير و التبصر الجيد في الأمور، و اتساع دائرة الثقافة لديه، مع التغذية المرجعية لعمله.

فهاته الصفات الأخلاقية و الشخصية و العلمية، هي من تولد الرغبة الشخصية للباحث للخوض في غمار هذا البحث و السعي فيه، هذا طبعاً دون إخلاله بواجبه نحو مشرفه بحيث يحترمه و يمتثل لنصائحه مع لم تخالف محتوى بحثه و تصميمه، و هو ما يستبعد منطقياً، فيحترم الوقت المخصص لإعداد البحث، و يعطي قيمة لعمله الذي يقدمه حتى يعكس فيه مستواه العلمي الجيد و مستوى الإشراف الجاد.

**** لكن السؤال المطروح بصدد هذا السياق هو هل كل باحث مؤهل أو كفء للدرجة العلمية التي سينالها من خلال بحثه، و هل للأستاذ المشرف رأي في ذلك، بمعنى هل للأستاذ أن يرفض الإشراف على الطالب إذا رأى قصورا علميا في تكوينه العلمي، أو لأي سبب آخر؟.**

يقول الدكتور أحمد شلبي: " و تدلني تجاربي بجامعة انجلترا على أن زمام الأمر متروك إلى حد كبير إلى الأستاذ المشرف، فهو الذي يقابل الطالب، و يقرر مستواه و مدى صلاحيته و تقريره مقبول دائما، و من أمثلة ذلك أن أحد الطلاب بجامعة لندن قدم أوراقه فقرر الأستاذ صلاحيته لتحضير رسالة الماجستير تتوقف على نجاحه في

امتحان مؤهل حدد له، ثم غير الأستاذ رأيته في الطالب بعد بضعة شهور، فطلب منه سحب أوراقه و تقديمها من جديد، و كان القرار الثاني أن الطالب صالح لتحضير الدكتوراه، و بدون أي امتحان مؤهل، كما أنني رأيت بجامعة كمبريدج طالبا سمح له بالتحضير لدرجة الدكتوراه مع أنه لم يلتحق قبل ذلك بجامعة و لا يحمل مؤهلات قط، و لكنه أثبت صلاحية و امتيازاً في امتحان تحريري، و آخر شفوي عقد له في الجامعة، و أجمع الممتحنون "و أساتذة منهم" على أن مستواه يسمح له بالتحضير للدكتوراه.

و لا تسير الأمور في مصر على هذا المنوال، فليس للأستاذ المشرف هنا من السلطة في تقدير مستوى الطالب مثل ما للأستاذ المشرف هناك، إذ أن القوانين في مصر تتدخل في كثير من الأمور و تتحكم فيها¹⁷. و هو ذات الأمر في جل الجامعات العربية بما فيها الجامعة الجزائرية، فلماذا لا يكون للأستاذ المشرف في الجامعة الجزائرية دور في تحديد كفاءة الطالب للحصول على الدرجة العلمية التي يقبل عليها و الخوض في البحث العلمي الذي سيقوم به، حتى لا يغدو الأمر مجرد شهادات جامعية يتحصل عليها الطلبة تعادل المستوى بين الجميع من جهة، و تكرر الرداءة داخل البيئة الجامعية من حيث المواضيع المتناولة بكثرة من جهة أخرى، و هذا على اعتبار أن الطالب سيكون على علاقة بالمشرف أكثر من الجميع.

المحور الثاني: معايير الجودة المتعلقة بالمشرف:

تجدر الإشارة إلى أن كل حرفة أو صنعة لابد لها من معلم أو يشرف عليها و على الأفراد الراغبين بالانضمام إليها، و ذلك بغرض تلقينهم أصول الحرفة و إشرافه على تنفيذ الأصول النظرية لها بشكل تطبيقي، و هنا يكون عنصر الزمن عنصراً أساسياً في تعلمها سواء طال أم قصر، فضلاً عن الجهد المبذول، و الدافعية و الرغبة في الإنجاز على هدى من العلم و التجربة، و قد كانت تقام احتفالات و مراسيم بغرض ترقية الصانع الذي اجتاز الاختبار إلى مرتبة أعلى، و بموافقة معلمه الذي صار له والداً على المستوى المهني، و أحيانا على المستوى الاجتماعي، هذا فيما يتعلق بالحرف و الأعمال اليدوية. فكيف تكون العلاقة بين الأستاذ و طالبيه في مجال العلم و المعرفة و البحث العلمي؟، بمعنى آخر علاقة المشرف بالمشرف عليه¹⁸.

الإشراف العلمي عمل علمي أخلاقي، يؤكد سمعة درجة علمية متقدمة و يحافظ على قدسية العلم و رقي الاختصاص، و يعتبر ركناً تربوياً أساسياً في وظيفة الأستاذ الأكاديمية و في دوره العلمي، و هذه العملية يجب أن تكون فاعلة و متفاعلة و ملازمة لخطوات الباحث و مرحلية العمل لديه، و مساهمة بطريقة علمية أكيدة في

تحديد انطلاقته، و رسم مسار عمله و توجيهه إلى النهاية المثمرة، مع تنزيه هذا العمل من الشوائب و سد ثغراته¹⁹.

و لأن إجراء البحوث العلمية يهدف بشكل أساسي إلى تعليم الطالب كيف يبحث موضوعا ما، و كيف يصبح باحثا، فقد درجت الهيئات العلمية إلى تكليف أستاذ متمرس بالإشراف على الطالب في أثناء سيره في البحث حتى يوجهه إلى الإلتزام بقواعد و مبادئ البحث العلمي، و يساعده على حل المشكلات التي تصادفه و التي تتطلب خبرة و مهارة قد لا تكون متوفرة للطالب في هذه المرحلة من بحثه²⁰.

فالمشرف أو المرشد أو المستشار الدائم للطالب الباحث كما يسميه البعض هو بمثابة الموجه و المراقب الذي يقف على برج يرى من خلاله الطرقات و مخارجها و يكشف المسالك المحيطة به، أي أن المشرف له نظرة شمولية كاملة/كلية لبداية و نهاية المسلك، غير أن الباحث هو بمثابة المتحري الذي يقف في بداية المسلك (موضوع البحث)، و بفضل توجيهات المشرف يستطيع الباحث شق طريقه لنهاية المسلك، و بالتالي نظرة الباحث تكون أدق و أشمل لما حوله و هو خبير بقضايا المسلك عند بلوغ حد النهاية، فالمشرف هو بمثابة الشعلة التي تنير المسلك للباحث²¹.

و لأن علاقة المشرف بالطالب كصلة الوالدين بولدهما، فيها من الحزم و المحبة و التقدير و اللطف و الحوار المتبادل المدعوم بالتشجيع و عدم تثبيط الهمة، أو السخرية أو الاستهزاء بمستوى الطالب المشرف عليه مهما كان عمله ناقصا، و بالأخص في مرحلة البداية²²، فإن من حق أي طالب أن يختار مشرفا **مناسبا ملائما**، لما تنطوي عليه هذه العبارة من جملة أمور و جوانب يمكن إثباتها كمعايير أولية لتتم عملية الإشراف بشكل سليم و تسفر عن نتائج إيجابية²³، و على هذا الأساس سنحاول التطرق لدراسة المعايير الواجب توافرها في المشرف من خلال مسألتين أساسيتين تتعلق الأولى بالصفات الشخصية الواجب توافرها في المشرف، و الثانية بمدى التزام المشرف بدور الإشراف، و ذلك كما يلي:

أولا: الصفات الشخصية الواجب توافرها في المشرف:

إن المشرف الذي يتمتع بروح علمية و أخلاقية عالية، يغدو مثالا يحتذى به بين طلابه، و موضع ثقة لديهم، يرجعون إليه إذا اعترضت طريقهم مصاعب لا يستطيعون حلها أو تجاوزها، و يستشيرونه في العديد من الآراء و النتائج المتوصل إليها، كونهم مطمئنين له بحكم الخبرة، البحث، و نضج المعرفة و الثقافة و الدراية بمنهجية البحث²⁴، و لهذا يجب أن يكون المشرف:

1/ ذو سمعة و أمانة:

فالطالب لا يأخذ من مشرفه العلم فحسب، بل يرتبط الأمر أيضا بالسلوك و التصرف
و الأسلوب، فضلا على الأمانة العلمية التي تعزز الثقة بين الطرفين.

2/ ذو شهرة:

هناك من الطلبة من يبحث عن مشرف ذائع الصيت نظرا لمستواه و مشواره العلمي،
ليكون له شرف اسمه على بحثه، و هذا حق مشروع لكل طالب، على أن لا يتخذ
الطالب ذلك سبيلا في الحصول على علامة عالية نظرا لمكانة المشرف و استنادا
لشهرته دونما بذل جهد يستحق ذلك، إلا أن هناك من الطلبة من يجد صعوبة في ذلك
أو قد لا تحقق رغبته بالنظر لضيق الوقت، أو إكتفاء المشرف بنصاب البحوث
المشرف عليها، أو نظرا لاهتماماته و أبحاثه الخاصة.

3/ احترام الطالب و عدم التذمر:

و يتعلق الأمر هنا بعدم استخفاف المشرف بمستوى طالبه خاصة عند مرحلة البداية،
فمن الطبيعي أن يشوب النقص عمل طالب مبتدئ، إذ على المشرف احترام طالبه،
فلا يستخف به سواء كان ذلك بموقف علمي أو سؤال سخيף أحيانا، فقد يكون ما
يراه المشرف سؤالا سخيفا، أو سهل المنال يكون عظيما بالنسبة للطلاب الباحث²⁵ و
يستوجب الدقة فيه ، لذا يحاول بسؤاله أن يعكس للمشرف ذلك، فهو يتعلم منه، كما
يجب على المشرف التحلي بالصبر و سعة الصدر و عدم التبرم من الباحث، و عدم
فرض آرائه عليه مهما كانت صحيحة و صائبة، فالأجدر إقناعه بذلك و هذا ما يقع
على عاتق المشرف.

4/ تجانس تخصص المشرف مع تخصص الباحث المختار:

يعود السبب في هذا المعيار إلى تفعيل دور المشرف و إمكانية إفادة المشرف عليه
بعلم وافر، و توجيه سليم، إذ يجب أن يكون لدى المشرف فضول علمي كما لدى
الطالب، للخوض في البحث بشغف التوصل لنتائج إيجابية مرضية²⁶.

في هذا السياق، بعض الجامعات تحدد المشرف لبحث معين تبعا لتخصصه العلمي و
خبرته في موضوع البحث، ففي جامعات الغرب - إنجلترا مثلا-، ما يفترض في
الأستاذ المشرف هو صلاته العلمية بالبحث، و تخصصه و تعمقه فيه، دونما إهتمام
باللقب الذي يحرزه (بمعنى أستاذ/أستاذ مساعد/مدرس)، بينما البعض الآخر من
الجامعات يترك للطالب الباحث حرية إختيار الأستاذ المشرف ضمن إختصاص
موضوع البحث، و ترجح الطريقة الثانية نظرا للتوافق النفسي بين المشرف و
المشرف عليه، و ما ينجر عن ذلك من نتائج إيجابية تخدم موضوع البحث.
أما فيما يخص أغلب الجامعات في الوطن العربي، فهي تعتمد على الأستاذ و الأستاذ
المساعد في الإشراف على طلاب الدراسات العليا، و تستبعد المدرسين من هذه

المهمة، كما في الجامعات المصرية، بحيث قد يشارك المدرس في الإشراف كمساعد
فحسب.

5/ الكفاءة:

مهمة الإشراف يضطلع بها عادة و أساتذة متخصصون في الجامعات ممن لهم
ممارسة طويلة في مجال البحوث العلمية تأليفا و توجيها، تهيئوا لهذا العمل الفكري
القيادي من خلال تجاربهم الطويلة، و دراساتهم الجادة، و إنتاجهم العلمي الرفيع
الخاضع للمقاييس العلمية و المعايير الجامعية المعتمدة، و هذا النموذج من العلماء
المتخصصين هم الأكفاء المهنيون فعلا للإشراف العلمي القادرون فعلا على نقل
الخبرات العلمية المتقدمة للأجيال الناشئة، و المشرف العلمي الجدير بهذا العمل هو
الذي يحاول تحديد معلوماته و معرفة ما استجد في مجاله العلمي، و كما يكون هذا
بالقراءة فإنه يتحقق أيضا بحضور الندوات العلمية و كتابة الأبحاث²⁷.

ثانيا: مدى التزام المشرف بدور الإشراف:

تعد مسألة إختيار المشرف من المسائل بالغة الأهمية، التي يتوقف عليها إلى حد
كبير نجاح الطالب في بحثه، دون أن ينسى هذا الأخير أنه المسؤول عن نجاح العمل
دون غيره، فمتى قبل المشرف الإشراف على العمل فهذا يعني قيام تعاقد علمي بين
الطرفين، بحيث يتفق الطالب مع المشرف منذ البداية على شكل التعاون بينهما و
شروطه، و هذا ليكونا على دراية و بصيرة من أمرهما، و ينطوي هذا الاتفاق على
جملة من الجوانب تتعلق بمنهج العمل و تحديد مدته، فضلا عن مواعيد اللقاءات، و
الشروط الواجب توافرها في موضوع البحث حتى يعتمد المشرف²⁸، و دور
المشرف في هذه العلاقة العلمية ينطلق من:

1/ إختيار الموضوع:

الأصل أن إختيار الموضوع هو مهمة الطالب، لكن لا مانع أن يساعد المشرف في
ذلك، فقد يقوم الطالب بعرض جملة من المواضيع التي يود دراستها على المشرف،
حتى يتبين له ما إذا كانت صالحة للبحث أم لا، و قد يوجهه للبحث عن موضوع
آخر، أو يقترح عليه جملة من المواضيع خاصة متى لمس جفاف في المواضيع
المقدمة من طرف الطالب، أو أنها لا تحتاج الجهد الذي سيبدل فيها، أو لاعتمادها
على لغات تستعصى²⁹ على الطالب، فيقدم له الإيضاحات التي تساعد في إختيار
الموضوع و تحديده، و بعد مرحلة إختيار الموضوع و اعتماده إداريا، و تبدأ مرحلة
حديثه من التفاعل المثمر بين الطرفين في هاته العلاقة العلمية.

2/ التواصل بين الطرفين:

تجدر الإشارة إلى أن دور المشرف لا يقتصر على تنوير الباحث بخفايا البحث في موضوع محدد، و كذا الكشف عن أبعاده العلمية، و إجازة البحث في عنوان محدد و دقيق، أو إجازة خطة أولية، بل يظل هو المرشد العلمي للباحث، و عليه أن يكون دائم الصلة به كلما اقتضى الأمر ذلك، بحيث يطلعه كل مرة على الجديد في حركة البحث و يأخذ رأيه في مسائل و إشكالات قد تصادف الباحث³⁰.

إلا أن التواصل قد تشوبه جملة من الصعوبات كقضية الوقت مثلا التي تعد أصعب عائق بين المشرف و الطالب، لذا لا بد أن يكون هناك اتفاق بين الطرفين على مواعيد محددة للقاء ليقدّم الباحث العمل و نتائج أبحاثه، نسبة تقدمه، و المادة العلمية المتوفرة و المتوصل إليها، و هذا ليكون الأستاذ المشرف على علم تام بالخطوات التي يخطوها الطالب، و مدى تقدمه البحث، لذا على المشرف أن ينظم مقابلة للباحث الذي يشرف عليه و تحديد مدتها و ماذا سيتم فيها، كون الطالب يقابل أستاذه من حين لآخر يستفيد من خبرة أستاذه و توجيهه، ثم يذرك إلى أي مدى خطأ، و هذا الوضع يريح الأستاذ أيضا، فهو في النهاية لا يحتاج إلى نظرة سريعة على العمل تفتقر للأمانة التي سبق الإشارة إليها، فهو سيكون على دراية بالأمر و الجوانب المتناولة في الموضوع³¹، و هذا سيجعل التفاعل أكبر.

لكن على الطالب أن يتفهم مشاغل المشرف، و كذا يتفهم حسن التوجيه، فيكون شديد الانتباه خاصة إذا ما أعطى المشرف توجيهاته و ملاحظاته في جلسة واحدة في دفعة واحدة، و ذلك إذا ما تعدد الباحثون، و تقارب سياق مواضيعهم و العكس صحيح، فلا يكتفي المشرف بموعد واحد للتوجيه و إلقاء النظر على جميع المواضيع، فذلك سيخلو بطبيعة الحال من الدقة، و سيكون فيه ظلم للباحث.

3/ قراءة ما يكتب الطالب: من الضروري أن يقرأ المشرف ما يكتب الطالب، كما يزوده بالملاحظات الضرورية و التوجيه السليم، فلا يترك الطالب على هواه دونما جهد من المشرف أو انتباه، ليتكل على أعضاء اللجنة دون أن يكلف خاطره أو يتعب نفسه بالقراءة، فالقراءة تحسس الطالب باهتمام المشرف ما يحفز فيه روح العمل، كما يعزز الثقة في نفسه، لذلك يشترط أن لا تكون القراءة بصورة سطحية و على عجلة، كما يجب أن لا يستخف المشرف بكتابات الباحث أو مستواه خاصة في مرحلة البداية، في حين، يتعين على الطالب أن يكون جديا في الكتابة بناء على المنهجية المعتمدة في البحوث العلمية.

4/ الإطلاع الدائم للمشرف لتزويد الباحث بالجديد: على المشرف أن يعيش هاجس الإشراف، و أن تعنيه الهموم العلمية و تطوير البحث العلمي، و أن يرسم ملامح الشخصية العلمية في نفس الطالب، لأنه يحضره لأن يكون أستاذا مستقبليا و مؤتمنا

على المسيرة الأكاديمية، و من هذا المنطلق يفترض في المشرف كثرة الإطلاع، فإذا
ما عثر على الجديد فيما يرتبط بالموضوع أرشد له الباحث، خاصة إذا ما كانت له
كتابات في مجال العمل الذي يشرف عليه، أو ما يخدمه³².

و ختاماً ما يمكن قوله و بالرغم من أن مهمة الإشراف بهي إلزام، و هو ما نلمسه
في نص المادة(04) الفقرة(02) من 704 المؤرخ في 16 جوان 2016 م³³، إلا
أن هناك تفاوت ملحوظ في تنفيذ هاته المهمة و هذا كان أيضاً رأي الدكتور محمد
عثمان الخشت، إذ هناك من يقوم بدوره على وجه فذ يدعو للإعجاب، و يتفاعل مع
طلابه بشكل ينتج عنه غالباً أبحاث على درجة عالية من الإتقان و الإمتياز، و في
أحيان قليلة نسمع عن بعض المشرفين الذين يخونون الأمانة فيبتزون طلابهم علمياً،
أو مادياً، أو على مستوى المواقف الشخصية في العلاقات الإنسانية، أو يتساهلون مع
بعض الطلاب القاصرين فيمنحهم درجات علمية لا يستحقونها، و لكن ليس من شك
أن هذه حالات قليلة، إن لم تكن نادرة، و يتحتم أن لا نخلط بينها و بين حالات
التفاعل المثمر البناء التي تحدث في أغلب الأحيان بين معظم المشرفين و طلابهم،
الأمر الذي يتمخض عنه أبحاث مثمرة بالغة القيمة³⁴.

المحور الثالث: معايير الجودة المتعلقة بالبحث:

البحث العلمي الجيد و الناجح يمر بخطوات أساسية يضمن تسلسلها و حسن مراعاتها
الوصول إلى بحث كامل متناسق ذو جودة و نوعية، و لأنه عمل له أول و له آخر
فهو ينطوي على مرحلة يتخطاها الباحث بدءاً بمرحلة الإعداد و التحضير، إلى
مرحلة الصياغة و التحرير، و على هذا فجودة البحث العلمي المنجز تتحقق بمراعاة
الجاني المنهجي و الموضوعي وذلك كما يلي:

أولاً: معايير مرتبطة بالشق المنهجي:

و هي تلك المتعلقة بمنهجية الموضوع، و نذكر منها ما يلي:

1/ عنوان البحث:

يقال الكاتب من أجاد المطلاع و المقطع، و مطلع البحث عنوانه، بحيث يفترض في
العنوان الحداثة، مع حملها للطابع العلمي الرصين، و مطابقة الأفكار الواردة بعده،
كما يجب أن يحمل العنوان تعبيراً عن المشكلة باختصار، مبيناً طبيعتها و مادتها
العلمية، و يعطي انطباعاً أولياً في عبارات موجزة توحى للقارئ بمحتوى البحث،
و بناءً على هذا يجب الابتعاد عن العناوين العامة، و التزام الوضوح و الاختصار و
الدقة فيها، و هو ما ينبغي أن يتفق عليه الباحث مع المشرف بعد مناقشة مدلوله و
التعرف على أبعاده³⁵، و بالتالي فعلى الباحث حال وضع عنوان البحث أن يراعي
مدى تحديده الدقيق لمجال المشكلة مع الإيجاز و الوضوح، مدى تحديده لمجال

الدراسة المكاني و الزماني، مدى خلوه من العبارات الغامضة و الفضفاضة مع صياغته بطريقة تسمح بفهم دلالاته على المشكلة، مدى التوفيق في اختيار المفاهيم الواردة في العنوان³⁶.

2/ إشكالية البحث:

المقصود بإشكالية البحث هو ترجمة الموضوع المختار للبحث إلى مسألة علمية يمكن الكشف عن جوانب معينة فيها كتفاصيلها، أوصافها، نشأتها، أسبابها، تطورها، العوامل المتدخلة في استمرارها أو ما ينجر عنها من نتائج. و الإشكالية لا تبنى من عموميات أولية بل هي مرحلة لاحقة في البحث يبنى عليها، و يكون بهذا عملا متكاملا، فهي تمكن الباحث من تحديد المسائل الجوهرية في بحثه من تلك التي يعتبرها ثانوية، كما تحدد الأسئلة التي يريد إيجاد أجوبة لها بشكل دقيق منسجم تقود إلى تبيان ما يهدف الباحث دراسته و إثباته.

فاختيار الإطار المنهجي للإشكالية أو المدخل النظري لصياغتها هو بمثابة تحديد خط سير للباحث يلزمه، و يستمد منه مفاهيمه، و بما أن الإشكالية هي السؤال المحوري الذي يبلور فكرة الموضوع، فيجب أن يكون هذا السؤال حاسما، مركزيا، جوهريا، فلا يكون على طرف موضوع البحث و لا خارج محوره، كما يستوجب الدقة و الوضوح و الملاءمة، فهاته الأخيرة أي الملاءمة في الإشكالية تستوجب التجريد و الحياد في الطرح، بحيث لا يوحي السؤال بالاتجاه أو الحكم المسبق، أو تبنى معايير معينة في التفسير و التحليل، لأن الهدف من الإشكال المطروح هو الوصول إلى نتائج تكون أجوبة على هذه الإشكالية³⁷.

3/ الالتزام بالمنهجية العلمية في انجاز البحث العلمي:

فالمنهجية ترافق عمل الباحث من مرحلة الإعداد و التحضير إلى مرحلة الكتابة و التحرير و إخراج البحث في الصورة النهائية، بحيث على الباحث احترام منهجية البحث في أجزائه من مقدمة و متن و خاتمة، مع تبيان قائمة المصادر و المراجع، الملاحق، الفهارس، و السلامة المنهجية في كل جزء بحيث تنطوي المقدمة على جميع خلاياها وعناصرها، و كذا التجزئة المتناسقة أو التقسيم السليم للمتن من أبواب، و فصول و مباحث، مطالب و فروع مع مقدمة و خلاصة هذه الأبواب و الفصول.... الخ مع احترام خلايا الخاتمة و بيان النتائج و التوصيات، احترام قواعد الإقتباس، التهميش، و التوثيق، القراءة، الكتابة، سلامة الأسلوب و قبل ذلك جمع المادة العلمية، احترام الترتيب و التسلسل في قائمة المراجع، خطة البحث و مرونتها، المنهج المتبع في العمل، الأدوات المستخدمة في البحث المنجز، الالتزام بالحجم المطلوب في البحث مع مراعاة التوازن بين الأبواب أو الفصول... الخ.

4/ لغة الباحث:

تعد لغة الباحث من أهم أدوات البحث، فأسلوبه و منهجه يظهران على قالب الرسالة و مضمونها، فشكل الرسالة و حجمها و التوازن في تبويبها و عدد صفحاتها و عناصرها، سواء تعلق الأمر بالفصول أو المباحث أو المطالب و الفروع أمر يساعد بطبيعة الحال القارئ على الولوج في البحث و معرفة منعطفاته و وضوح مسالكه، هذا من جهة، و من جهة أخرى يعكس مضمونها أسلوب الباحث و شخصيته، بحيث يوضح مدى جديته و مقدرته و ثقافته و إطلاعه و أسلوب القراءة الذي يتبعه، و بالتالي مدى فهمه لموضوعه بحيث يؤثر على القارئ و المتعلم، فبحته لم يعد ملكا بل لقارئه³⁸.

و حتى يكون أسلوب الباحث **أسلوبا علميا منهجيا مفيدا دالا** توجب فيه سلامة اللغة و فنيته و وضوحها/الإيجاز و التركيز الدال و المفيد/ عدم التكرار و القدرة على تنظيم المعلومات و عرضها بطريقة منطقية/ الدقة و الوضوح و التحديد و البعد عن الغموض و الإطناب و العمومية/ التسلسل و التماسك بين أجزاء و فروع و عناصر الموضوع مع جودة الربط في عملية الانتقال من عبارة إلى أخرى، و من فقرة إلى التي تليها³⁹.

ثانيا: معايير مرتبطة بالشق الموضوعي:

وهي تلك المتعلقة بمشتملات البحث و مضمونه، وقد يرتبط الأمر هنا بما يلي:

1/ حداثة الموضوع:

يتعين على الباحث أن يبذل قصار جهده في البحث عن موضوع لم يطرق من قبل، و متى تعذر عليه ذلك، عليه أن يأتي بمتغير جديد و يربطه بموضوع تم بحثه من قبل، و هذا يستدعي بالضرورة اطلاعه على الدراسات السابقة في السياق الذي يود البحث فيه، و يكتشف جوانب القصور فيها، حتى تكون تلك الجوانب هي النواة الأولى لبحثه و نقطة انطلاقه⁴⁰، و من المعايير التي تتحدد على أساسها جدة و حداثة الموضوع الكشف عن جانب محجوب من الحقيقة، تقديم تفسير جديد، تصحيح خطأ علمي، إكمال نقص في جانب ما، تعديل رؤية معكوسة، شرح أمر غامض، التأليف بين أمور مشتتة، جمع و تنظيم نظريات متفرقة كون جمعها و تنسيقها يسفر عن إعطاء رؤية جديدة لموضوع ما، كون الموضوع غير متناولة بلغة الباحث الوطنية، بمعنى تمت معالجته بلغات أجنبية⁴¹.

2/ ملاءمة المحتوى للموضوع:

و ينطوي هذا العنصر على كون عنوان الموضوع هو المرآة العاكسة لمحتوى الموضوع، و تتحقق هذه الملاءمة أو هذا التوافق بداية من تحديد الموضوع ، بمعنى

أن الباحث يفترض فيه تحديد موضوعه و ضبطه، مع تبيان امتداده المكاني و الزماني، و هذا حتى لا يكون موضوعه عائما يخوض في جوانب كثيرة، و بالتالي يضيع الباحث في متاهات الموضوع ما يجعله يخرج عن المحتوى، هذا من جهة، و من جهة أخرى فإن إمكانية الموضوع تساعد الباحث على تحقيق توافق المحتوى مع الموضوع، لأن توافر المادة العلمية التي تخص بحثه تجعله متمكن من عناصر المتناول و ضبطها، فلا يضطر إلى التحييل و تضمين عناصر عامة لا تتعلق بالموضوع فقط بغرض الوصول إلى الحجم المطلوب في البحث ، و كذا تضخيم القائمة المرجعية.

3/ مدى مساهمة الموضوع في إثراء المعرفة: إن المعارف التي يتلقاها الطالب في الجامعة يجب أن لا تبقى مجرد قالب فكري تقف مهمته عند ارجاع المكتسب في ورقة الإمتحان، بل على الطالب أن يوظف معارفه لخدمة مجتمعه، و احتواء قضاياها⁴²، و بالتالي إذا ما أقبل الباحث على انجاز موضوع ما أو تقديمه عليه أن يراعي مساهمته في إثراء المعرفة و الوصول إلى نتائج مثمرة، فلا تكون الدراسة سطحية أو مجرد شق نظري و هو بطبيعة الحال ما يؤكد ضرورة الجانب التطبيقي أو الميداني في الدراسة، كما عليه أن يعيش الموضوع و اشكاليته، حتى يتسنى له تحليلها و الوصول إلى نتائج أو حلول قيمة، و بالتالي وجوب مراعاة الجودة في نتائج البحوث العلمية.

4/ التغذية المرجعية الحديثة للموضوع:

هنا نعود إلى النقطة المتعلقة بإمكانية الموضوع و التي تتحقق من إحدى النواحي بتوافر المادة العلمية، لكن على الباحث أن يراعي عنصر الحداثة في مرجعية الموضوع و كذا تنوعها، فلا يركز الباحث على المؤلفات فحسب بل عليه التنوع، كما عليه الإطلاع على التعديلات الجديدة للقوانين خاصة في البحوث القانونية كون ذلك مهما منهجيا و موضوعيا.

5/ توافق الشق النظري مع التطبيقي في الموضوع:

يمكن القول أن الجانب التطبيقي هو المرآة العاكسة لإمكانات و قدرات الباحث في التحليل و التفسير و التأويل، و استنتاج العلاقات بين متغيرات الدراسة⁴³، و بالرغم من هذا فإن أغلب البحوث العلمية تهمش هذا الجانب، فلا تحقق التوافق بين الشق التطبيقي و النظري، هذا الأخير الذي يخصص له وقت كبير و جهد أوفر و هذا على حساب الشق الآخر، مع العلم أن الجانب النظري ليس هدفا بقدر ما هو وسيلة تمكن الباحث من الولوج في الجانب التطبيقي و هو محدد للإطار النظري للموضوع، بحيث يتسنى له توظيف معلوماته في معالجة و تحليل النتائج المتوصل إليها. لكن لا يمكن إنكار العوائق و الصعوبات التي تعترض الباحث في الشق الميداني، سواء من

ناحية مصداقية المعطيات و صحة الأرقام، أو من ناحية عدم تجاوب المسؤولين عن ذلك معهم.

السؤال المطروح: هل يعكس البحث العلمي في الجامعة الجزائرية تجسيدا لهاته المعايير؟

و في قراءة تحليلية لجودة البحث العلمي في العلوم الإجتماعية قامت بها الدكتورة
فضلون الزهراء - بجامعة أم البوقي - ، و ذلك من خلال مداخلة تقدمت بها إلى
الملتقى المشترك للأمانة العلمية بتاريخ 2017/07/11 م، بعنوان: " ضمان جودة
البحث العلمي في الجامعة الجزائرية بين النظري و التطبيق - قراءة تحليلية لجودة
البحث العلمي في العلوم الإجتماعية - ، حاولت الدكتورة بحث مدى توافر مؤشرات
جودة البحث العلمي في البحوث الإجتماعية و ذلك من خلال اسقاط بعض هذه
المؤشرات في مجموعة من مذكرات الماستر التي شاركت الدكتورة في مناقشتها
بجامعة أم البوقي، و هذا للوقوف على تلك المؤشرات في الكتابة العلمية للبحوث
الإجتماعية، و مدى توافرها في الرسائل الجامعية كأحد أنواع البحوث العلمية، ليتم
تقييم هذه الأعمال مناصفة بين الأستاذ و الطالب، و قد اختارت 10 مذكرات بطريقة
المسح الشامل للمذكرات خلال السنة الجامعية 2017/2016 م:
****بالنسبة للمؤشرات التي تم إدراجها من طرف الدكتورة الباحثة تعلقت بما يلي:**

- مؤشر ملائمة المحتوى للموضوع :
- الإلتزام بالمنهجية العلمية في كتابة البحث العلمي:
- التحكم في لغة البحث:
- التحكم في صياغة الإشكالية:
- دقة التحليل في النتائج المتوصل إليها:
- توافر المراجع الحديثة و ذات صلة بالموضوع:
- الأصالة و المساهمة في إثراء المعرفة:
-

****بالنسبة للعينة المدروسة تعلقت ب:** 10 مذكرات ماستر في علم الاجتماع و علوم
التربية، شاركت الدكتورة في مناقشتها.
****بالنسبة للقراءة الإحصائية** فقد تمت عن طريق: الجداول برض نسب مئوية عن
هاته المذكرات اختلفت بين جيدة و متوسطة و ضعيفة.
عموديا يحتوي الجدول على ثلاث خانات (الإختيارات، التكرارات، النسب المئوية)،
أفقيا يحتوي الجدول على أربع خانات (كبيرة - جيدة - ، متوسطة، ضعيفة،
المجموع).

(1) فيما يتعلق بالمؤشر الأول،

تبين الدكتور أن نسبة 60 بالمئة من هاته المذكرات تتوافر على مؤشر ملائمة المحتوى للموضوع، بمعنى التحكم في اختيار الموضوع و ملائمته للمحتوى الخاص به بصورة كبيرة، في حين أن نسبة 30 بالمئة من المذكرات تتوافر على ملائمة المحتوى بصورة متوسطة، ثم تليها نسبة 10 بالمئة من المذكرات بصورة ضعيفة، و هو ما يشير إلى أن أكبر نسبة من عينة المذكرات تتوفر على مؤشر الملاءمة.

(2) فيما يتعلق بالمؤشر الثاني،

تقول الدكتورة الباحثة النتائج توضح أن أعلى نسبة الإلتزام بصورة متوسطة 40 بالمئة، ثم تليها نسبة 30 بالمئة في كلتا الحالتين كبيرة و بصورة ضعيفة، حيث أن هناك تذبذب في منهجية البحث بالنسبة للطلبة، حيث أنهم غير متمكنين تماما من منهجية البحث مما يجعل ذلك يؤثر سلبا على الشكل النهائي للبحث العلمي الذي يقومون به.

(3) فيما يتعلق بالمؤشر الثالث،

فالنسب كانت متوازية بين التحكم بصورة كبيرة و متوسطة و ذلك بنسبة 40 بالمئة من المذكرات، في حين أن نسبة 20 بالمئة من المذكرات التحكم في لغة البحث فيها ضعيف، و هذا راجع لعدم التزام الطالب بتقنيات الكتابة العلمية.

(4) فيما يتعلق بالمؤشر الرابع

فكانت نسبة 40 بالمئة من هاته المذكرات يتوافر بها مؤشر التحكم في صياغة الإشكالية بصورة جيدة، في حين أن النسب تعادلت بين متوسطة و ضعيفة، أي 30 بالمئة.

(5) فيما يتعلق بالمؤشر الخامس،

تقول الباحثة: توضح لنا نتائج الجدول رقم (05) أن نسبة 60 بالمئة من مذكرات التخرج تتوافر على دقة التحليل بصورة متوسطة في حين أن، في 20 بالمئة من المذكرات دقة التحليل كبيرة لكن النسبة قليلة تشير إلى أن الطلبة ضعيفي التحليل و هذا ما ظهر لنا، نفس النسبة 20 بالمئة من المذكرات تحتوي على تحليل ضعيف.

(6) فيما يتعلق بالمؤشر السادس،

فقد كانت نسبة 60 بالمئة من مذكرات التخرج توافرت على مراجع حديثة و ذات صلة بالموضوع بصورة متوسطة، في حين أن 30 بالمئة من المذكرات تتوفر على المراجع بصورة كبيرة، أما نسبة 10 بالمئة فتمثل النسبة الضعيفة.

(7) فيما يتعلق بالمؤشر الأخير،

تشير معطيات الجدول إلى أن نسبة 20 بالمئة من المذكرات أصالة مواضيعها و
إثرائها جيد، و ذات النسبة من المواضيع ليس بها أصالة و ضعيفة المساهمة في
المعرفة، لتكون نسبة 60 بالمئة من المواضيع بها أصالة و إضفاء للمعرفة
بصورة متوسطة.

الملاحظة على المؤشرات التي اعتمدها الدكتور في الدراسة ارتبطت فقط بالمعايير
المتعلقة بالبحث دونما إشارة للمعايير المتعلقة بالباحث و المشرف بحيث ركزت على
الجانب الشكلي، المنهجي و الموضوعي، فالعلاقة في البحث العلمي العلمي ثلاثية
بين باحث، و بحث، و مشرف.

لكن المتطلع لهذه الدراسة الإحصائية يلاحظ نوعا ما توافر لمؤشرات الجودة في
البحوث العلمية، بالرغم من ضعف البعض منها شكلا و محتوى و ما تسفر عنه من
نتائج، فلا ترقى لأن تكون بحثا علميا يؤخذ بنتائجه من الناحية النظرية، لأنه كما
هو معروف و كما أشارت له الدكتور في القراءة التحليلية للنتائج أن البحث العلمي
الذي يكون مكانه في رفوف المكتبات الجامعية سيستفاد منه فقط في التأصيل
النظري، أو سيعتمد فقط كدراسة سابقة، و يبقى حبيس الأراج و الرفوف.

فالباحث العلمي في الجزائر لا يستفاد من نتائجه، بل حتى الباحث تعترضه العديد من
العقبات خلال دراسته أو خرجاته الميدانية، سواء من ناحية مصداقية المعطيات و
صحة الأرقام، أو من ناحية عدم تجاوب المسؤولين عن ذلك معهم.

فليس الهدف كثرة الطلبة في دفعات التخرج على مختلف المستويات، و لا بكثرة
المخابر، بل العبرة بجودة نوعية المحتوى و مدى أصالته التي تعكس بطبيعة الحال
مستوى و إرادة مقدمه و كذا المشرف عليه، فضلا عن احتواء المؤسسة الجامعية
له⁴⁴، فهاته الإضطرابات التي يعرفها قطاع التعليم العالي بصفة عامة و البحث
العلمي بصفة خاصة ستنعكس سلبا على جودة هذا الأخير و قيمته.

**** أثر التكنولوجيا الرقمية على مصداقية و جودة البحث العلمي ****

لا يمكن الإنكار أن التكنولوجيا الرقمية سهلت مهمة الباحث العلمي بشكل كبير و
واضح، بحيث مكنته من تقديم أداء بحثي على درجة رفيعة من الجودة و التميز، و
التي تتباين جودة استخدامها بين المكتبات الرقمية، قواعد البيانات، رقمنة تسيير
المكتبات، تطوير الكتابة البحثية، تعزيز فرص التواصل بين الباحثين.

إلا أن هذه التكنولوجيا الرقمية سلاح ذو حدين، بحيث، سوء استخدامها يتحول بالباحث وعمله المنجز إلى النقيض من كل الأوصاف الإيجابية المتصف و المتميز بها انجازه، و يبرز أكثر جانب سلبي هنا بسوء استخدامها في استفحال ظاهرة السرقة العلمية أو الإنتحال العلمي في الأوساط الأكاديمية، و الوقوف المتأني عند هذا الفعل المشين تزيد درجة شناعة السرقة العلمية حين استحضر شخص القائم بالفعل، فالباحث العلمي يفترض أن يكون من النخبة العلمية و المثقفة التي تسعى لتكون مثل يحتذى به، ما يستوجب الترفع عن السقوط في مثل هذه الممارسات، و التي تناقض صراحة معايير الجودة المطلوبة في الباحث العلمي شخصية أخلاقية كانت أو علمية عملية، كما أنها تمس بمعايير البحث العلمي كونها تعدي على الملكية الفكرية⁴⁵، و انتهاك لميثاق الأمانة العلمية، في ظل غياب ضمير الباحث الذي ينسب جهد الغير له من جهة، و من جهة أخرى يعكس صراحة غياب رقابة المشرف على العمل المنجز، و كذا غياب أمانته و إخلاله بمهام دور الإشراف كما سبق الإشارة إلى ذلك في هذه الورقة البحثية المقدمة.

الخاتمة:

و خلاصة القول مما سبق ذكره من خلال هذه الورقة البحثية أن معايير الجودة في البحوث الجامعية لم تأت لتكون ترفا فكريا أو ترفيها يزيده عبئا و ثقلا على الباحث، بقدر ما هي ضرورة ملحة تسهل على الباحث العمل في موضوعه و الولوج له بيسر منهجي يضمن سلامة التسلسل البحثي المفضي إلى النتائج المبتغاة، سواء تعلق الأمر بالبحث أو الباحث أو الأستاذ المشرف مع العلم أن هاته المعايير غير محددة على سبيل الحصر، و هو ما يتوجب على الجامعة الجزائرية مراعاته، خاصة و أن سمعة الجامعة باتت مرتبطة بجودة البحوث التي تنشرها، ذلك لأننا في وسط بيئي تنافسي البقاء فيه للأفضل و الأجود، و هذا كان إحدى النتائج المتوصل إليها، فضلا عن نتائج أخرى تتمثل فيما يلي:

- أهم معايير الجودة في البحوث الجامعية تركز على قوام ثلاث، بحيث تتعلق بالجانب الشخصي، الأخلاقي، العلمي و العملي للباحث، كما تتعلق بالجانب الشخصي و كذا فعالية دور الإشراف الأستاذ المشرف، ليكون الشق المنهجي و الموضوعي من معايير الجودة المتعلقة بالبحث المنجز.
- تباين تأثير التكنولوجيا الرقمية على مصداقية و جودة البحث العلمي بينما هو إيجابي و ما هو سلبي، بحيث يتحقق هذا الأخير متى أساء الباحث استخدام هاته التقنيات، مما يسفر عن استفحال ظاهرة السرقة العلمية.
- حشو الجانب النظري على حساب الجانب التطبيقي، و هو ما قد ما ينقص من قيمة البحث العلمي.

- بالرغم من أن محور جودة البحث العلمي هو أحد محاور تحقيق الجودة في قطاع التعليم العالي بصفة عامة و الجامعة الجزائرية بصفة خاصة، إلى أن البحوث الجامعية الجزائرية لا تعكس هاته الجودة على اعتبار أنها لا تزال تعاني العديد من الإضطرابات و المشاكل، خاصة و أن مكانتها لا تتعدى رفوف المكتبات الجامعية ما يحصر دورها في التأسيس النظري فحسب، أو الإستناد عليها كدراسة سابقة، فلا يستفاد من نتائجها، فضلا عن العديد من المشاكل و العوائق التي تعترضها و التي أصبحت حائلا أمام جودتها سواء ارتبط الأمر بمسألة الإنفاق و التمويل، أو العوائق الإدارية، أو عزوف الطلاب..... الخ، ودراسة هذه العوائق يستدعى بالضرورة إدراج جملة من التوصيات التي من بينها:-
 - نشر ثقافة ضمان جودة البحوث العلمية على مستوى الجامعات الجزائرية و بصورة مستمرة، كأن يكون محور دراسة و مناقشة لملتقيات، أو أيام دراسية، ندوات علمية الخ.
 - وضع دليل لمعايير جودة البحث العلمي في كل مؤسسة جامعية جزائرية يحدد معايير و مؤشرات الجودة للبحوث.
 - ضرورة الإهتمام بمعايير الجودة في البحوث الجامعية، و البحوث العلمية عامة.
 - إعطاء أهمية لجانب تمويل البحث العلمي و الإنفاق عليه، و كذا محاولة إيجاد حلول للصعوبات الميدانية التي تعترض الباحثين، كوضع نصوص قانونية تسمح للباحث الحصول على المعلومات خلال خرجاته الميدانية و الوصول لمعطيات تعزز بحثه.
 - ضرورة تفعيل الجانب التطبيقي في البحوث العلمية، بغرض الإستفادة من نتائجه حتى لا يقتصر دوره فقط على التأسيس النظري.
 - الإهتمام بالكيف لا بالكم، حتى لا يصبح البحث العلمي سبيل أو وسيلة يستعملها الباحث بغرض الحصول على شهادة جامعية أو الوصول لمستوى معين.
 - تفعيل دور الأستاذ المشرف في تحديد أهلية و كفاءة الباحث و البحث للدرجة التي يؤهل إليها.
 - مراعاة تجانس التخصص بين المشرف و البحث الذي يشرف عليه، مع مراعاة إمكانية المواضيع التي يقترحها الطلبة، فلا يؤخذ باعتبار حداثة الموضوع، على حساب اعتبار امكانيته حتى لا يخرج الطالب عن الموضوع، أو يضطر للتحويل.
 - أخذ المشاكل التي يعانيها البحث العلمي في الجامعات الجزائرية بعين الاعتبار للتصدي لها، و الحد من عزوف الطلبة عنها.
 - إعطاء الأولوية للبحوث العلمية المثمرة، أو ذات الإثراء المعرفي فالعبرة ليست بالعدد بل بالجودة.

- ضرورة الإهتمام بمقياس المنهجية و في البحوث العلمية، حتى لا يكون
عدم الإلمام به، أو بقواعد الإقتباس و التوثيق ذريعة و حجة للسرقات
العلمية التي قد يقع فيها الباحث.
- تزويد المكتبات بالمراجع الحديثة، و تعزيز فكرة المكتبات الرقمية و كذا
قاعات الانترنت، و ذلك لمواكبة التطور التكنولوجي الذي يشهده العصر
الحالي.
- الصرامة في تقييم المواضيع، و تحديد السرقات العلمية، مع اعتماد
برمجيات كشف السرقة العلمية مقياسا في الجامعة الجزائرية للحد من
الظاهرة و محاولة مكافحتها.
- السعي لتوحيد معايير جودة البحوث الجامعية على مستوى الجامعة
الجزائرية و الجامعة العربية، حتى تكون إلزاما على الباحث مراعاتها و
عدم الخروج عنها.
- تنظيم مسابقات على مستوى الجامعات لجائزة أحسن بحث علمي فهذا
بطبيعة الحال سيساهم في تحفيز الطلبة و الباحثين، لأن خلق جو تنافسي
سيدفع المرشح لتقديم الأفضل و الأجود.
- ضرورة الإهتمام بدور الإشراف و المشرف حتى لا يبقى الأمر مجرد
شق إداري، بينما دوره أكبر بكثير فهذا التفاعل العلمي له تأثير على قيمة
البحث المنجز، و بناء شخصية الباحث.

الهوامش:

- 1: صليحة رقاد: تطبيق نظام الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية: آفاقه و معوقاته - دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم العالي الشرق الجزائري - أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2013/2014، ص: 11 - 14.
- 2: د: بعبو جيلالي، بن ونيسة ليلي: " واقع جودة التعليم العالي في الجزائر "، مجلة البحوث في العلوم السياسية، العدد الثالث، مارس، 2016 م، ص: 337.
- 3 : صليحة رقاد: المرجع السابق، ص: 14.
- 4 : دليل معايير جودة البحث العلمي، نوفمبر 2015، منشور على الموقع الإلكتروني:
<http://site.iugaza.edu.ps/adarwish/file/>
- 5 : د: عبود عبد الله العسكري: منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، ط 2، دار النمير، سورية، 2004، ص: 20.
- 6: د: رجاء وحيد دويدري: البحث العلمي أساسياته النظرية و ممارسته العملية، ط1، دار الفكر، دمشق، 2000 م، ص: 62.
- 7: أ: غرغوط عاتكة: "الثقة بالنفس و علاقتها بالدافعية للإنجاز لدى طلبة الجامعة - جامعة حمة لخضر بالوادي، أنموذجاً -"، مجلة الدراسات و البحوث الاجتماعية ، العدد 15، مارس 2016 م، ص: 87 - 88.
- 8 : د: رجاء وحيد دويدري: المرجع السابق، ص: 63 - 64.
- 9 : د: عبد القادر الشخيلي: قواعد البحث القانوني، ط1، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، 2005، ص: 93 - 99.
- 10 : د: منى توكل السيد: أخلاقيات البحث العلمي، جامعة المجمع، كلية التربية الزلفي، 2013 م، ص: 17.
- 11: د: رجب عبد الحميد: الأسلوب العلمي في إعداد و كتابة البحث، د.ب.ن، د.ب.ن، 2008 م، ص: 17 - 18.
- 12: د: رياض عثمان: معايير الجودة البحثية في الرسائل الجامعية - الأسس العلمية بالتطبيق و التمثيل لوضع الخطة -، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، 2014 م، ص: 15 - 16.
- 13: د: حمزاوي: "الالتزام الأخلاقي للباحث... السبيل لتحقيق جودة و تميز البحث العلمي"، مداخلة مقدمة إلى الملتقى المشترك حول الأمانة العلمية، مركز جيل الباحث العلمي، الجزائر العاصمة، بتاريخ 2017/7/11 م، ص: 133.
- 14 : د: رجاء وحيد دويدري: المرجع السابق، ص: 64.
- 15 : د: رجب عبد الحميد: المرجع السابق، ص: 18.
- 16 : د: منى توكل السيد، ص: 21.
- 17: د: أحمد شلبي: كيف تكتب بحثاً أو رسالة - دراسة منهجية لكتابة الأبحاث و إعداد رسائل الماجستير و الدكتوراه -، ط 6، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1968م، ص: 19 - 20.
- 18: د: عبود عبد الله العسكري: المرجع السابق، ص: 24 - 25.
- 19: د: محمد منير حجاب: الأسس العلمية لكتابة الرسائل الجامعية، ط3، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2000م، ص: 15.
- 20: د: محمد عثمان الخشت: فن كتابة البحوث العلمية و إعداد الرسائل الجامعية، د.ب.ن، مكتبة ابن سينا للطبع و النشر و التوزيع ، ص: 15.
- 21: د: ابراهيم يختي: الدليل المنهجي لإعداد البحوث العلمية (المذكورة، الأطروحة، التقرير، المقال) وفق طريقة IMRAD، ط 4، جامعة ورقلة، 2015 م، ص: 23 - 24.
- 22: د: عبود عبد الله العسكري: المرجع السابق، ص: 24.
- 23: د: رياض عثمان: المرجع السابق، ص: 21.
- 24: د: عبود عبد الله العسكري: المرجع السابق، ص: 24 - 25.
- 25: د: رجب عبد الحميد: المرجع السابق، ص: 24.
- 26: د: رياض عثمان: المرجع السابق، ص: 21.
- 27: د: عبود عبد الله العسكري: المرجع السابق، ص: 24 - 25.
- 28 : د: محمد عثمان الخشت: المرجع السابق، ص: 36.

- 29: د: أحمد شلبي: المرجع السابق، ص: 21.
- 30: د: عمار بوضياف: المرجع في كتابة البحوث القانونية، ط 1، جسور للنشر و التوزيع، الجزائر، 2014 م، ص: 101.
- 31: د: أحمد شلبي: المرجع السابق، ص: 22.
- 32: د: رياض عثمان: المرجع السابق، ص: 22.
- 33: القرار رقم 704 المؤرخ في 16 جوان 2016 م، المحدد لإجراءات الإشراف المشترك ذي الطابع الدولي على أطروحة الدكتوراه و كفاءات تنظيمه.
- 34: د: محمد عثمان الخشت: المرجع السابق، ص: 36.
- 35: د: رجاء وحيد دويدري: المرجع السابق، ص: 406.
- 36: د: محمد منير حجاب: المرجع السابق، ص: 109.
- 37: أ: علي مراح: منهجية التفكير القانوني (نظريا و عمليا)، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص: 86 - 95.
- 38: د: رياض عثمان: المرجع السابق، ص: 18.
- 39: مانيو جيدير: منهجية البحث العلمي: دليل الباحث المبتدئ موضوعات البحث رسائل الماجستير و الدكتوراه، ترجمة ملكة أبيض، ص: 54.
- 40: أ: لبيهي خديجة: "البحث العلمي و الطالب الجامعي... أية علاقة؟"، مجلة الدراسات و البحوث الاجتماعية، العدد الثالث، ديسمبر 2013 م، ص: 18/17.
- 41: د: محمد عثمان الخشت: المرجع السابق، ص: 9.
- 42: نفس المرجع: ص: 18.
- 43: نفس المرجع: ص: 19.
- 44: د: فضلون الزهراء: "ضمان جودة البحث العلمي في الجامعة الجزائرية بين النظري و التطبيق - قراءة تحليلية لجودة البحث العلمي في العلوم الاجتماعية -"، مداخلة مقدمة على الملتقى المشترك بعنوان الأمانة العلمية، مركز الجيل العلمي، الجزائر، بتاريخ 2017/07/11 م، ص: 123 - 126.
- 45: د: منصور لخضاري: "تأثير التكنولوجيا الرقمية على جودة البحث العلمي"، مداخلة مقدمة في المؤتمر الدولي الحادي عشر بعنوان التعلم في عصر التكنولوجيا الرقمية"، مركز جيل البحث العلمي، طرابلس بتاريخ 22 - 24 أفريل 2016 م، ص: 172 - 173.